

لعل قضاة قرد مطا بقعة ايشان لا يوافقون خبره الا واما ابو عبد الله الامام باب الكل اي شتا والمجموع
مختصك هو مجموع الامام باطل الكافي اي مجرد الماهية من حيث هي غير نظر الى طول افراد فقرا حتى
قروا للعدل في قوله تعالى متعدد بعد الافراد اي حتى يراه فلا وحتى يراه فلا وحتى
يراه فلا: فكل فرد من الافراد منهي عن الصبر حتى لا يمتنعوا في الوجود غير من كل فرد فقول
المصنف رحمه الله كان من غير كونه ظاهرا في لونه حصول الرواية من كل مصنف اخر حتى في قوله فحفظ
يجب التوقف على قدر ما نقله رسول الله صلى الله عليه وسلم في ترتيب الاربعة كما قاله في الخبر
عنه سديد لان كل واحد على عدم التجدد بهذا الظاهر ففقد قول الله تعالى ذلك حيث قال
لما اجز اعرابي بان مرأى للصلوات فقال النبي ان لا الاله الا الله في لعمري ان لشهادته ان محمدا رسول الله
قال نعم في رايه بالاذن من الناس ان يصوموا عليا اوجه ابوداود والترمذي والنسائي وحديث
ابن عثمة وافق ابوداود في حديث ابراهيم قال ذكر ان الناس للصلوات فاخبرته رسول الله صلى الله
عليه وسلم في رايته فصار والمراسل بصياغة وافق ابوداود ايضا في حديث ابن ابي عمير بن
حاطب في رايته رسول الله صلى الله عليه وسلم ان نسكك لروية فان لم يره وتهدد شا هذا عدل
نسكك لروية رايته وافق ابوداود والنسائي في حديث ابن عمير بن ابراهيم عن عموه لم يره احباب
النبي صلى الله عليه وسلم ان ركبوا التوا ليهنوا النبي صلى الله عليه وسلم في رايته انهم رايوا للصلوات بالامس
فامرهم ان يظنوا واذا اصبحوا ان يعدوا الى مصلاتهم وتثبت الامر بالصيام والافطاح
عند اكل العده من حديث ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم والموطا والابن داود والنسائي والاذن
بالافطار عند اكل العده من حديث ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم اذا عرفت هذا فاعلم
ان من صام او افطر لكان العده او لسار ما ثبت عندنا من حديثه في الاقوال متبع لا مستبع
كما يشعر به ظاهر كلام السيد فان قلت وم ايت اشتر كلامه السيد بذلك والاحص
في عمارته قلت تجزمه بوجوب التوقف على احد الفعل وترتيب الاستماع على العده
فان قلت كثيرا ما يتبع كلامه العلم بالمثل هذا في احتمال لم قلت سيما في غضون
هذه الرسالة ما بحث لا احتمال ولكنها جمعت هذه الاحداث لا لتمام هذا قال

وله بعد العلم ان هذا من المذهب بغير روية في غير المذهب اقول هذه الروية المجردة عن
الدليلين چه التي بنا عليها السيد القضاة في كلامه وانت تعلم ان خبر الاعرابي وخبر الكري
التلفين ظاهرا في دفع هذه الروية عن السيد الى تاول ذلك وتعرف ما عليه
قال والناس الان على خلاف ذلك يجعلون روية ابن ابي عمير مبنية على من في نا حجة روية
يكفون بعد ذلك من نا حجة الى اخرى ويلزمون به ولا يشك في ان ذلك لم يوثق منه شي
عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن احد من خلفائه الراشدين بل حديث ابن عباس الاني
شاهد بخلاف ذلك اقول قد ثبت كتابا بوجهه فتولى الشهادة في غير مقتند وهم ابي
في القرآن والسنة الامر والعجز بالكتاب في مثل النزاع منه خرج تحت هاتين الكلمتين
معامله مثلا في خصوص الشهادة هذه اعني شهاده اهلنا حجة كاس وبه للصلوات شهاده
كليت شرطها المعتمده معتقوله فهداه معتقوله اما الاول اعني كونها شهاده كاملة الشروط

نظام

فما هو لوجود التكليف والعقل والعدالة والتفاني الملائم الملقا حجه مثل الصك او المعروض
ان الامان لا يعدم ثبوت ذلك عندنا ابتداء بل مخصوصه وان غير توافق في الصبي التوسيع
ذلك في عوامة بندهم تحتها محل النزاع ولولم يكن في ذلك الاحديث فان لم يره وتهدد
بشا هذا عدل نسكك لشهادته اوجه ابوداود وحديثه في كافي عن علي بن ابي طالب العده الارب
شاهد بشا هذا عدل نسكك لشهادته اوجه ابوداود وحديثه في كافي عن علي بن ابي طالب العده الارب
سيما تلك عظمة انها صفة تاما الثانية فالمنع والاجتماع ويقال في خصوص هذه الكتابة
لرواية حجة ما مانع وكل كتابه لرواية حجة ما مانع معتقوله فهداه معتقوله اما الاول في قلوب
المفروض انه لم يخرج من ثبوتها الا عدم فعل النبي صلى الله عليه وسلم لها مخصوصا وان عدم فعله
لا يدل على عدم ثبوتها وشعور العوامات لها كافي في الشرعية واما الثانية فثبت الامر
بدلت والعلم والعلم كتابا بوجهه عما وخصوصا فقلتموه في كافي عن علي بن ابي طالب العده الارب
ثبت في الصحيح من قول النبي صلى الله عليه وسلم في كافي عن علي بن ابي طالب العده الارب
لعده اربعين كاتبه العده في الاصل الا انه قال في كافي عن علي بن ابي طالب العده الارب
لغوا وانما طلب ولا شك ان قوله في الاصل كاتبه كاتبه في كافي عن علي بن ابي طالب العده الارب
على السبب من جهة مرجوح فان قلت اوله ابي في الذين يقيمون العده بالنسبة اليه
قلت الاول القاضيه يقول مطلق الكتابه في كافي عن علي بن ابي طالب العده الارب
ع ان الكتابه معقول بها كاتبه جدا منها ان النبي صلى الله عليه وسلم كان بعث بكاتبه الى
ملوك الاقطار فميرتبه على ذلك عن وهم والرواية عليهم وهذا دليل على قيام الحجة عليهم بملوح
تلك الكتب اليهم وهم لا يعترفون خطيبا ولا يقرمون لفظها بل يترجمون لغتهم ومنها امره
بكتيب المالك بدينه وبين قريش ومنها كتب الامانات ومنها كتب الاقطاع ومنها ما يتفق
الذمه والصلح ومنها كتابه عن ابن ابي عمير في كافي عن علي بن ابي طالب العده الارب
من الاحكام الشرعية منه وقد روى مسندا او مرسل او من سواه مستندا احمد والنسائي وابو
داود في كتاب المراسيل وعبد الله بن عبد الرحمن الدارمي وابو يعقوب بن يعقوب
في مسانيدهم ورواه الحسن بن سعيد السمرقندي وعثمان بن سعيد الدارمي وعبد الله بن محمد
العزيز البغوي وابو يعقوب بن عبد الله بن ابي عمير بن عبد الجبار السجستاني وحامد بن محمد بن
البختي واخافه الطبراني وابو حامد بن جهمان السمرقندي في صحيحه وجماعه واما المرسل فرواه
النسائي وابو داود والنسائي وعثمان بن سعيد الدارمي وغيرهم وقد استوفى ذلك احفاظنا
ان كثير ومنها حديث ما حق امره مسلم لرسولي يرين ان يوصي بيته فيما يثبت ليلتين اس
ووصيته هاتونه عنده متفق عليه من حديث ابن عمر ومنها امره صلى الله عليه وسلم بكتابه العده
ومنها ما ثبت عندنا من حديث النبي صلى الله عليه وسلم في كافي عن علي بن ابي طالب العده الارب
لا يقر ون الكتاب الاجت عني صلى الله عليه وسلم لوصيه وجماعه في كافي عن علي بن ابي طالب العده الارب
وقد مثل بالاحكام رسول الله صلى الله عليه وسلم في كافي عن علي بن ابي طالب العده الارب
احكام شرعية ومنها قول ابي حنيفة قل فانوا بالعدالة فان قولها ان كنتم صادقين فامر الله

في كافي عن علي بن ابي طالب العده الارب

في كافي عن علي بن ابي طالب العده الارب